الأمم المتحدة

E/CN.17/2010/10/Add.4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 February 2010
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الثامنة عشرة

٣-١٤ أيار/مايو ٢٠١٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١، دورة الاستعراض

موجز مناقشات اجتماع التنفيذ الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي**

أولا - استعراض المسائل المتصلة بالمجالات المواضيعية

ألف - إطار عمل لعشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

١ - ينطوي الانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تحديات متعددة الجوانب تتمثل في تلبية الاحتياجات الأساسية لعدد متزايد من السكان ترتفع في أوساطهم معدلات الفقر، والقيام بذلك على نحو مستدام وبمشاركة قطاع الإنتاج المحلي. ويتطلب الانتقال إلى هذه الأنماط إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة اعتماد العديد من اقتصادات المنطقة اعتمادا شديدا على الصناعات الاستخراجية والزراعة. كما يستلزم إعادة النظر في القيم وأنماط الحياة، الأمر الذي يمكن في إطاره أن تُستمد دروس هامة من الإرث الغني لمجتمعات السكان الأصليين في المنطقة. ويطرح تغير

* E/CN.17/2010/1.

** أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استنادا إلى المعلومات المقدمة من الحكومات والتعليقات الواردة من المنظمات الدولية الأخرى والمناقشات التي دارت في اجتماع التنفيذ الإقليمي المعقود في لا أنتيغوا، غواتيمالا، في ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ويصدر التقرير عن الاجتماع ووثائق المعلومات الأساسية المنقحة بشكل مستقل.

110310 110310 10-24230 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

المناخ تحديات جديدة فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين من خلال جعل التحول نحو اقتصادات ذات انبعاثات منخفضة من الكربون أمرا ضروريا، وعن طريق خلق صعوبات جديدة أمام الجهود المبذولة لتلبية الاحتياجات الأساسية (ولا سيما الغذاء والماء) للسكان المتضررين من جرائه. وفي اجتماع التنفيذ الإقليمي، افتُتحت الجلسة المخصصة للاستهلاك والإنتاج المستدامين بإفادتين أدلى بهما اثنان من أعضاء وفد غواتيمالا، تلاهما عرض قدمه ممثل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الصلات بين الاستهلاك والإنتاج المستدامين والاقتصادات المراعية للبيئة.

التقدم المحرز والانجازات

٢ - استجابة للالتزام الدولي بتحقيق تقدم فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، اتخذت بعض بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عدة إجراءات تهدف إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، داخل حدودها الوطنية ومن خلال التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على حد سواء. وأنشأ منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠٠٣ المجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين. وتشمل ولاية المجلس الإقليمي تقديم المساعدة المتخصصة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين لمنتدى الوزراء وللحكومات؛ وتيسير تبادل المعلومات والخبرات؛ وتقييم التحديات والعقبات؛ وتحديد مصادر التمويل الدولي وآليات التعاون الإقليمي. وتمشيا مع التوصيات التي قدمها المجلس الإقليمي، جعل منتدى الوزراء من الاستهلاك والإنتاج المستدامين أولوية في إطار مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة وخطة العمل الإقليمية الخاصة به. وحدد المجلس الإقليمي، استنادا إلى المناقشات التي دارت في اجتماعه المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ واجتماعاته السابقة، المجالات ذات الأولوية للاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة. وأُعد اقتراح إقليمي لإطار عمل العشر سنوات للبرامج المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، فضلا عن خطة عمل إقليمية، بالاستناد إلى أربع خطط دون إقليمية.

٣ - ووفقا لتقييم أجراه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز التكنولوجيا وإدارة المعلومات الصناعية (انظر وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعنونة ''الاستهلاك والإنتاج المستدامان والتعدين والنقل والمواد الكيميائية وإدارة النفايات: نتائج التنمية المستدامة وتوجهاتها وتحدياتها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'')، اعتمد ١٤ بلدا من أصل ٢٠ من البلدان المشمولة بالتقييم في المنطقة آليات (سياسات أو برامج أو مشاريع أو خطط) للتعجيل بالانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وسنّ بعضها أيضا أنظمة أو اعتمد إجراءات تقييم قطاعية للطاقة والوقود، والسكر، والمواد

الكيميائية، والبناء، والطاقة الكهربائية، وإدارة النفايات، وصناعات الورق، والصناعات الزراعية، على مدى دورة حياتها. وأُدرج مفهوما الاستهلاك والإنتاج المستدامين بالفعل في بعض الخطط الإنمائية الوطنية.

٤ - وبدعم من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أُنشئ عدد من المراكز الوطنية للإنتاج النظيف ويمكن أن يُعزى إليها إحراز تقدم في مجال خفض استهلاك المياه والطاقة، وتوليد النفايات، والانبعاثات.

٥ - وفيما يتعلق بالمبادرات دون الإقليمية:

(أ) في عام ٢٠٠٧، وافقت بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي على اعتماد سياسة مشتركة للتعاون بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتشجيعهما، مع التركيز على الحوار والتعاون، وممارسات الاستهلاك والإنتاج، والابتكار التكنولوجي، وإدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في التعليم الرسمي وغير الرسمي، وبناء القدرات وتبادل المعلومات، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والشراء المستدام.

(ب) جعلت جماعة دول الأنديز من الاستهلاك والإنتاج المستدامين محورا مشتركا بين القطاعات في جدول أعمالها البيئي للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠. وأُنشئت في عام ٢٠٠٣ مجموعة من مستهلكي الأنديز لوضع استراتيجية استهلاك وإنتاج مستدامين عن طريق تشجيع الاستثمارات المسؤولة، ووضع معايير لعمليات تقييم بعض المنتجات على مدى دورة حياتها، وبناء القدرات، وتعزيز الوعي في هذا المجال.

(ج) تقوم لجنة البيئة والتنمية لبلدان أمريكا الوسطى حاليا بإعداد سياسة إقليمية للشراء العام المستدام. وأقرت منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية سياسة إقليمية للإنتاج النظيف للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠ وعددا من مشاريع الإنتاج النظيف الناجحة، وأنشأت لجنة إقليمية مشتركة بين القطاعات معنية بالإنتاج النظيف. وأُطلق في عام ٢٠٠٩ نظام إلكتروني لتبادل النفايات خاص بأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي. وأُدرج مفهوما الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستراتيجية الإقليمية للزراعة البيئية والصحة.

(د) يندرج عنصرا الاستهلاك والإنتاج المستدامين في معاهدة تشاغواراماس المنقحة المنشئة للجماعة الكاريبية، بما في ذلك السوق والاقتصاد الموحدان للجماعة الكاريبية، وتتضمنهما كذلك استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

التحديات والمعوقات

٦ - اتفق المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي على أنّ أنماط الاستهلاك في المنطقة غير مستدامة عموما، بسبب عدم تلبية الاحتياجات الأساسية لشرائح كبيرة من السكان ونتيجة لإفراط الشرائح الغنية في الاستهلاك، يدفعها إلى ذلك ثقافة تضفي قيمة مفرطة على الثروة المادية بتأثير من سياسة الشركات، ووسائل الإعلام الرئيسية، والإعلانات التجارية. وللمستهلك وعي محدود بتبعات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامين. وتؤدي كل هذه العوامل إلى استهلاك منتجات نافلة في أغلب الأحيان، وإلى تجديد السلع (من قبيل المركبات الآلية والمعدات الإلكترونية) بشكل متواتر، الأمر الذي يتناقض مع الحرمان الشديد الذي يعاني منه السواد الأعظم من السكان. ويخلق هذا الوضع أيضا مشاكل بيئية، ولا سيما في مجال إدارة النفايات، ويستنفد الموارد الطبيعية.

٧ - ولم ينتج بعد عن السياسات والبرامج والخطط وغيرها من الأدوات، بالرغم من التقدم المشار إليه أعلاه المحرز في مجال وضعها، إلا أثر ضئيل قابل للقياس على صعيد الإجراءات الملموسة. وقد يعزى هذا جزئيا إلى حداثة عهد المبادرات.

٨ - ويمكن لتغير المناخ أن يزيد حتى من صعوبة تلبية الاحتياجات الأساسية (مثل الماء والغذاء) للشرائح السكانية الأكثر فقرا، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار بالشكل المناسب عند وضع خطط التكيف.

٩ - وتتمثل إحدى الخصائص البنيوية الرئيسية للمنطقة في عدم تجانس قاعدتها الصناعية التي تستفيد في إطارها شركات كبرى، كثيرا ما تكون عبر وطنية، من الموارد المالية والتكنولوجية على قدم المساواة مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة النمو، في حين أنّ العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تؤثر تأثيرا هاما في فرص العمل والناتج المحلي الإجمالي، ليس لديها مثل هذه الموارد. وعلى الرغم من تقدم الشركات الكبرى على صعيد السلوك البيئي، فإن نماذج أعمالها التجارية تتعارض غالبا مع مبدأي الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في حين أنّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه غالبا صعوبات في تنفيذ النظم البيئية وسياسات الاستدامة.

خيارات السياسة العامة

١٠ - إنّ المجالات ذات الأولوية على الصعيد الإقليمي التي اقترحها المجلس الإقليمي للخبراء الحكوميين المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين هي: السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ والشراء العام المستدام؛ وأنماط الحياة المستدامة؛ واستحداث شبكة لإدارة المعلومات والمعارف. ويتضمن

الاقتراح الإقليمي لإطار عمل العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الذي يرد موجز له في وثيقة اللجنة الاقتصادية المشار إليها في الفقرة ٣ أعلاه، تدابير في مجال السياسة العامة تتعلق بكل من هذه الأولويات، على النحو التالي:

الجدول ١

مجالات الاستهلاك والإنتاج المستدامين ذات الأولوية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأولوية	تدبير السياسة العامة
السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين	تعميم الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية (بما في ذلك السياسات والنظم والبرامج الإنمائية)؛ تكثيف المعلومات المقدمة للجمهور عموما وعمليات التثقيف والتدريب الموجهة له فيما يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ تحديد التكاليف والمنافع المرتبطة بتطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة وعلى كل من الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ تعزيز مسؤولية الشركات على الصعيدين الاجتماعي والبيئي ومفهوم المسؤولية الموسعة للشركات المنتِجة وتحليل دورة حياة المنتجات في أوساط شركات القطاعات الصناعية ذات مستويات الاستهلاك والإنتاج المرتفعة والتبعات البيئية والاجتماعية الهامة
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	إيلاء الأولوية، على الصعيد دون الإقليمي، للقطاعات التي تقدم خدمات بيئية أو توفر الحماية للنظم الإيكولوجية؛ استحداث الآليات والأدوات التي تدعم استدامة القطاعات الإنتاجية؛ تعيين مؤشرات محددة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في إطار مبادرة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتنمية المستدامة
الشراء العام المستدام	استحداث قيادة سياسية رفيعة المستوى للشراء العام المستدام وإقامة حوار مع المنظمات الرئيسية؛ اعتماد استراتيجية عملية طويلة الأمد للانتقال إلى أنماط الشراء العام المستدام وتحديد السلع والخدمات التي يجدر، من باب الأولوية، أن يبدأ بها تطبيق برامج الشراء العام المستدام بالاستناد إلى معايير بيئية واجتماعية متفق عليها وطنيا؛ كفالة إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برامج الشراء العام المستدام وكفالة استدامتها عن طريق وضع تدابير وأدوات سياسة عامة محددة؛ إنشاء آلية تضم أصحاب المصلحة المتعددين لرصد وتقييم البرامج الوطنية للشراء العام المستدام

الأولوية	تدبير السياسة العامة
أنماط الحياة المستدامة	تطبيق سياسات جديدة أو تكييف القائم منها لتشجيع توفير السلع والخدمات المستدامة للجمهور بأسعار مقبولة؛ إدراج التثقيف في مجال الاستهلاك المستدام في برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي؛ إجراء دراسات وتقييمات سلوكية من أجل فهم الدوافع الكامنة وراء أنماط الاستهلاك في المنطقة
استحداث شبكة لإدارة المعلومات والمعارف	تطوير شبكة معلومات بشأن الإنتاج والاستهلاك المستدامين (انظر www.redpycs.net) بوصفها أداة مرجعية لنشر المعلومات وتبادلها، والربط بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين، وتطوير القدرات

المصدر: أعدها اجتماع الخبراء الدوليين الخامس بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين استنادا إلى توصيات منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأُقرّت في كارتاخينا، كولومبيا، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

١١ - وشدد المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي على ضرورة استعادة القيم وأنماط الحياة التقليدية. وأشير إلى التغييرات في وسائل الإعلام وأوساط الإعلانات التجارية باعتبارها من العوامل الرئيسية لتحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وذُكرت التجربة الأوروبية في تنظيم الإعلانات التجارية أثناء البرامج الموجهة للأطفال. واتفق المشاركون أيضا على ضرورة اضطلاع الدولة بدور أقوى، بما في ذلك من خلال التنظيم والتثقيف وتوفير القدرة الشرائية لتحقيق الشراء المستدام. كما يقتضي التقدم نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين تعزيز آليات مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وأشار المشاركون في الاجتماع إلى التجارب الإيجابية المرتبطة باستخدام المجالس الاستشارية وغيرها من الأدوات.

١٢ - ومجالات السياسة العامة التي يُستحسن فيها تشجيع الاستهلاك والإنتاج المستدامين هي الابتكار، واعتماد سياسات للإنتاج واستخدام الأراضي تقوم على نُهج مستندة إلى دورة الحياة وسلسلة الإمداد؛ والتقييمات البيئية الاستراتيجية؛ وإدراج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في الخطط الإنمائية الوطنية؛ والاتفاقات الطوعية للقطاع الخاص؛ وكفاءة الطاقة وتجددها؛ وتعزيز الممارسات المراعية للبيئة في مجال البناء؛ وضرورة تقييم وسم المنتجات وتحديد معاييره لما فيه المصلحة العليا للمنطقة؛ واستحداث أدوات لتعزيز الربحية النسبية للأنشطة المستدامة؛ وتوسيع الأسواق للمنتجات المستدامة؛ وبذل الجهود لكفالة حصول المجتمعات المحلية وجماعات السكان الأصليين على حصة عادلة من المنافع الناجمة عن التنقيب عن الموارد وعن المعارف التقليدية.

باء – التعدين

١٣ – في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تمثل صناعة التعدين محركا هاما للنشاط الاقتصادي وتساهم بنصيب كبير في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات.

١٤ – ولكن واقع التعدين ضيق النطاق غير الرسمي مغاير تماما لواقع التعدين واسع النطاق الرسمي في المنطقة. ويتم التعدين ضيق النطاق غير الرسمي في ظروف بيئية وظروف سلامة وعمل محفوفة بالمخاطر وفي ظل استخدام غير كاف للتكنولوجيا. ويمثل المزج مع الزئبق، وهو ممارسة معتادة في التعدين للذهب ضيق النطاق غير الرسمي، خطرا على الصحة والبيئة. ويطرح تدهور الأراضي بسبب الطبيعة الارتحالية لهذا النشاط مشكلة أيضا. وقد وفّر التعدين واسع النطاق إيرادات ضريبية هامة للحكومات، وأدى في بعض البلدان (ومقارنة مع قطاعات أخرى) إلى رفع مستوى المسؤولية البيئية والاجتماعية. غير أن طبيعة ونطاق العمليات، إلى جانب كثافة استخدام الموارد (ولا سيما المياه)، في سياق أطر تشريعية وتنظيمية ضعيفة في كثير من الأحيان، عادة ما تؤدي إلى ممارسات تعدين تتعارض مع مقتضيات الاستدامة. ونظرا لأن ارتفاع أسعار المعادن أدى إلى زيادة في كثافة النشاط التعديني وإلى اتساع نطاقه الجغرافي، تفاقم العديد من المشاكل البيئية والاجتماعية المتصلة بهذه الصناعة. وأدى ذلك إلى تشكيك كل من المجتمع المدني والحكومات الوطنية والمحلية، مع أخذ هذه المشاكل البيئية والاجتماعية في الحسبان، في الفوائد الصافية للتعدين. ولهذا يشكل إغلاق المناجم والمسؤوليات البيئية قضايا رئيسية يجب معالجتها.

١٥ – وهناك هاجس يتعلق بمدى استفادة المجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية من نصيب عادل من الأرباح التي يدرها التعدين، وذلك في ضوء نظام الضرائب ونظام الإتاوات المعتمدَين ولأن الحكومات لم توزع بكفاءة الموارد التي تم جنيها من التعدين من أجل تطوير صناعات أخرى غير استخراجية ذات قيمة مضافة أعلى.

١٦ – وفي اجتماع التنفيذ الإقليمي افتُتحت الجلسة المخصصة للتعدين بعرض قدمه نائب الوزير المسؤول عن إدارة البيئة في وزارة البيئة في بيرو.

التقدم المحرز والإنجازات

١٧ – وضع العديد من البلدان أطرا تنظيمية وتعاقدية تكفل مراقبة تطبيق معايير التعدين بشكل مشدد (بما في ذلك عن طريق تقييم الأثر البيئي) وتوفير قدر أكبر من الإيرادات المحلية. وترد مسألة إغلاق المناجم على جداول أعمال العديد من البلدان، وهناك مساع جارية لإيجاد حلول مبتكرة. وتقوم عدة بلدان بوضع سياسات بشأن تحمل المسؤوليات

البيئية الناجمة عن التعدين وتطهير المواقع الملوثة. وخلال السنوات القليلة الماضية، فرضت الحكومات إتاوات وضرائب ومساهمات أخرى أو رفعت قيمتها، واستثمرت مباشرة في التعدين عن طريق شركات تملكها الدولة أو شركات مختلطة مما مكنها من الحصول على نصيب أكبر من الأرباح.

١٨ - وشُهد لصناعة التعدين واسعة النطاق بأنها كانت رائدة في اعتماد بعض الممارسات البيئية قبل صدور التشريعات الوطنية. وتنشر شركات التعدين الكبرى بانتظام تقارير عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، وعادة ما تُعدُّ هذه التقارير وفقا للمبادئ التوجيهية الدولية الوارد نصها في الملحق الخاص بالتعدين والفلزات لمبادرة الإبلاغ العالمية. كما حققت الشركات تقدما على صعيد استخدام المياه بكفاءة وهي تواصل تحسين علاقتها مع المجتمعات المحلية المتضررة من جراء أنشطتها.

التحديات والمعوقات

١٩ - رغم التقدم المحرز في استحداث الأطر التنظيمية، لا تزال كفالة إسهام التعدين إسهاما ملموسا في التنمية الطويلة الأجل على الصعيدين المحلي والوطني تمثل تحديا رئيسيا. وأظهرت التجارب في عدد من بلدان المنطقة مؤخرا أنه حتى في حال وجود صكوك ضريبية، فإن المعوقات، مثل تدني قدرات الإدارة العامة على الصعيد المحلي، تجعل من الصعب كفالة استثمار أرباح التعدين بكفاءة. ولا يزال العديد من البلدان يفتقر إلى أطر سياسات منسقة لازمة لتوفير أساس للتعدين المستدام بعكس أولوياتها المواضيعية الرئيسية. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما تفتقد الحكومات الوطنية والمحلية إلى الوسائل التي تمكنها من التفاوض مع الشركات ذات النفوذ وعلى فرض القوانين في الحالات التي تتضارب فيها المصلحة العامة المصالح الخاصة. وتعتبر الفوائد الاجتماعية للتعدين - لا سيما التعدين الذي تقوم به الشركات الأجنبية - ضئيلة مقارنة مع الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص.

٢٠ - وتوجد في المنطقة أنشطة غير رسمية وغير قانونية بمعدلات مرتفعة في مجال التعدين ضيق النطاق ولا يعزى الطابع الغير رسمي أو غير القانوني للأنشطة بالضرورة إلى قلة الموارد، فهي كثيرا ما تتم تحت إشراف ملاك أراض ذوي نفوذ كبير، وقد يشترك فيها عشرات الآلاف من العمال. وقد علمت السلطات بوجود نظم عمل شبيهة بالاسترقاق. وعدم توافر بدائل اقتصادية أمام هؤلاء العمال هو من العوامل التي تقف وراء استمرار وجود هذه المشاريع. وتتم الأنشطة في مناطق حساسة من الناحية البيئية، بما في ذلك مناطق أصبحت رسميا من المحميات الوطنية. وحتى في إطار أنشطة التعدين الرسمية، أبلغ المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي عن حالات لم تمتثل فيها الشركات للالتزامات المتفق بشأنها كشروط لاستخراج الموارد مع الحكومات المعنية والأطراف المعنية الأخرى.

٢١ - ورغم التقدم المحرز المذكور بشأن التشريعات المتعلقة بإغلاق المناجم، لم يجر تنفيذ الأحكام في حالات عديدة بسبب نقص الموارد أو عدم وضوح الالتزامات الفعلية للشركات. وتواجه الحكومات في المنطقة تحديا رئيسيا يكمن في المسؤوليات البيئية المتصلة بالمخاطر الناجمة في أعقاب إنهاء عمليات التعدين. ولا يتعين على الحكومات إدارة هذه المخاطر - التي كثيرا ما تكون مكلفة - فحسب، وإنما أيضا تحمل التكاليف الناشئة عن آثار قد تبرز لاحقا، وقد تكون بالغة الخطورة. ولا يزال التلوث بالزئبق يلحق ضررا كبيرا بالمنطقة وخاصة بحوض الأمازون. ورغم توفر الحلول التقنية واعتماد بعض البلدان لها، فإن عدم الاطلاع على هذه التكنولوجيات وصعوبة الحصول عليها، أو ارتفاع تكاليفها، مثلت عائقا أمام وقف استخدام الزئبق.

٢٢ - كما أن مسألة الحصول على المياه كانت سببا رئيسيا في نشوء النزاعات المتصلة بالتعدين. ومع أن اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة تحمي حقوق الشعوب الأصلية في المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع المقامة في مناطقها، فإن الواقع التاريخي وأوجه عدم التكافؤ بينها وبين الشركات الكبرى قد حالا دون ممارستها لهذا الحق ممارسة كاملة. وفيما يتعلق بالمياه والقضايا الأخرى، فإن الأطر الرسمية لمشاركة الأطراف المعنية وإدارة النزاعات غير كافية، ونتيجة لذلك كثيرا ما تتفاقم النزاعات بدل الحيلولة دون نشوبها أو إدارتها بالشكل المناسب.

٢٣ - ويطلق العديد من شركات التعدين مبادرات طوعية لتعزيز التنمية في البلدان والمناطق التي تنشط فيها. ومع ذلك، فهناك مخاوف من أن هذه الأنشطة التي تحظى بتغطية إعلامية مكثفة، قد تؤدي فقط إلى الحصول على دعم المجتمعات المحلية وبالتالي التقليل من المعارضة التي تواجهها الأنشطة الأساسية للشركات، وهذه الأنشطة تتسبب في أضرار بيئية بالغة وفي الضغط على الموارد، ولذا لا تنال بدورها رضا المجتمعات المحلية المستفيدة من المبادرات الطوعية. وقد دعا المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي إلى إجراء تقييم مستقل للمبادرات الطوعية ولسياسات الاستدامة التي تنتهجها الشركات.

٢٤ - كما يطرح تغير المناخ تحديات جديدة أمام التعدين من حيث التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وسيكون للتكيف أثر كبير على توفر المياه على المدى الطويل أما التخفيف من آثار تغير المناخ فله صلة بانبعاثات غازات الاحتباس الحراري المرتبطة بعمليات التعدين شديدة الاستهلاك للطاقة.

خيارات السياسة العامة

٢٥ - إن تعزيز قدرات الحكومات، على الصعيد الوطني ودون الوطني وعلى صعيد البلديات، يشكل خطوة ضرورية في إدارة الموارد التي يوفرها نشاط التعدين. وفضلا عن ذلك، أعرب المشاركون خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي عن ضرورة صياغة موقف إقليمي إزاء التعدين يضع معايير لشركات الاستثمار ويقتضي من الشركات التزاما فعليا بالتنمية المحلية لا مجرد مساهمات هامشية في الخطط الاجتماعية في المناطق التي تنجز فيها الشركات عمليتها.

٢٦ - واتفق المشاركون أيضا على ضرورة إحراز تقدم نحو بلوّرة سياسات في مجال الإدارة البيئية بحيث تكون متكاملة وذات كفاءة إيكولوجية في جميع مراحل عملية الإنتاج. وإن بحث الفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد مسألة التعدين والفلزات، والمشروع الهادف لإقامة مبادرة عالمية للتعدين المستدام، اللذين يشرف عليهما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد يسهمان في إحراز تقدم في مجال استدامة التعدين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. أما المبادرات التي تروّج لها الحكومات (بما في ذلك حكومات بلدان منشأ كبار المستثمرين) والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الشركات، والتي تدعو إلى التخفيف من الآثار البيئية، والابتكار في مجال إدارة النفايات، وإدارة المخاطر على مستوى النظام الإيكولوجي، وإعادة تأهيل المناجم المغلقة وغيرها من المسائل، فقد يكون لها تأثير إيجابي علي استدامة التعدين في المنطقة.

٢٧ - وأشار المشاركون إلى ضرورة تنفيذ عمليات تقييم بيئي استراتيجي ونظم أكثر صرامة في مجال تقسيم الأراضي وأنواع أخرى من السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي، بما في ذلك عن طريق إقامة مناطق لا يجوز فيها التعدين، حيث يمكن أن يؤدي التعدين إلى تدمير أصول وخدمات بيئية هامة أو ذات أهمية محتملة وموارد الرزق المتصلة بها.

٢٨ - وتم التشديد أيضا في اجتماع التنفيذ الإقليمي على أهمية إشراك العديد من الأطراف المعنية في اتخاذ القرارات وتسوية النزاعات. وقد يساعد وضع واعتماد معيار المسؤولية الاجتماعية ISO6000 الذي سيدخل حيز التنفيذ في المستقبل القريب، في تعزيز فعالية الجهود التي تبذلها الشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية. ورغم العلاقات المعقدة السائدة بين القطاعين العام والخاص في صناعة التعدين، فإنه ينبغي للحكومات السعي لإيجاد فرص للتعامل والتعاون مع القطاع الخاص.

٢٩ - وتشير وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الفقرة ٣ أعلاه) أيضا إلى أنواع أخرى من السياسات والتدابير المنفَّذة فيما يتعلق بالشفافية في معالجة المعلومات المتعلقة بالمبالغ التي توفرها صناعة التعدين، وإلى تشريعات محددة (قوانين

وأنظمة ومبادئ توجيهية) خاصة بالتعدين ضيق النطاق لإتاحة ممارسات قانونية ومستدامة ومسؤولة اجتماعيا، وإلى التأثير الفعلي على الاقتصادات المحلية، وإلى وضع سياسات لمعالجة مسألة المسؤوليات البيئية للتعدين ولتطهير المواقع الملوَّثة. وهذه السياسات والتدابير، بما في ذلك برنامج الوعي والتأهب لمواجهة حالات الطوارئ على الصعيد المحلي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، قد تصبح مرجعا تحتذي به بلدان أخرى.

٣٠ - وفيما يتعلق باستخدام الزئبق في استخلاص الذهب، سيتعين على البلدان تشجيع استخدام مواد بديلة وإنشاء آليات تمويل متينة وثابتة للقيام بذلك. وستمثل المفاوضات الدولية بشأن نظام ملزم بالنسبة للزئبق، المقرر الشروع فيها في ستوكهولم في حزيران/يونيه ٢٠١٠، عاملا حاسما في معالجة هذه المسألة. ومن الضروري أن تتخذ بلدان المنطقة موقفا إقليميا منسَّقا.

٣١ - أما من حيث تغير المناخ، فإن الخطوات الأساسية التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التقدم تشمل قياس أثر الكربون، وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة، وإيجاد مصادر طاقة بديلة للوقود الأحفوري.

جيم - النقل

٣٢ - إنّ النقل صناعة معقدة. فهو يشمل نقل المسافرين والبضائع برا (الطرق والسكك الحديدية) وبحرا وجوا - والجمع بين مختلف هذه الأساليب - على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني (فيما بين المدن، وبين الأرياف والمدن) والحضري. ويضطلع النقل بدور رئيسي في تنمية البلدان الاقتصادية والاجتماعية. وخدمات النقل وبنيته الأساسية الفعالة ضروريان لكفالة الحصول على السلع والخدمات الأساسية من قبيل التعليم والرعاية الصحية، وهما مسألتان أساسيتان في مجال المنافسة التجارية التي تؤثر بدورها في الأداء الاقتصادي. وفي المناطق الحضرية، يفتقر العديد من مدن المنطقة، على الرغم من بعض التقدم، إلى وسائل نقل عام فعالة أو مأمونة أو موثوق بها أو يمكن الوصول إليها. ويواجه توسيع البنية الأساسية تحديات كبرى على صعيد الاستدامة، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء. ويعتمد النقل في المنطقة اعتمادا شديدا على الوقود الأحفوري ويولد بالتالي كميات كبيرة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والمواد الجسيمية، ويشكل واحدا من العوامل الرئيسية المسببة لارتفاع الطلب على الطاقة. وبشكل عام، لا تؤخذ في الاعتبار تماما، عند وضع سياسات النقل وبرامج تطوير البنية الأساسية، التبعات البيئية والاجتماعية لهذه السياسات والبرامج.

٣٣ - وفي اجتماع التنفيذ الإقليمي، افتُتحت الجلسة المخصصة للنقل بعرض قدمه أحد أعضاء وفد غواتيمالا.

التقدم المحرز والإنجازات

٣٤ - نفذت بعض كبريات المدن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إصلاحات في قطاع النقل العام، مركزة على الجمع بين عدة وسائل نقل والكفاءة وتحسين خدمات نقل المسافرين. ووضعت بعض المدن خططا لتشجيع استخدام المركبات غير المزودة بمحرك واستثمرت في إقامة شبكات مسالك مخصصة للدراجات الهوائية في المناطق الحضرية. وأما خارج المناطق الحضرية، فقد اتخذت بضعة بلدان، مثل كولومبيا في سياستها العامة الوطنية للوجستيات، خطوات لوضع سياسات عامة متكاملة للوجستيات والبنية الأساسية.

٣٥ - وعلى صعيد الوقود والانبعاثات الصادرة عن المركبات، توقف استخدام البترين المحتوي على الرصاص (انظر الفرع دال أدناه). وكانت المنطقة رائدة في استخدام أنواع الوقود البديلة. وخلال اجتماع التنفيذ الإقليمي، أشار المشاركون إلى أنّ إنتاج الإيثانول من قصب السكر - وهي عملية اكتسبت فيها البرازيل خبرة على مدى عدة عقود -/ يقوم على تكنولوجيا طُورت على الصعيد الإقليمي ويمكن تنفيذها محليا في بلدان عديدة، وبالتالي خلق فرص عمل والمساهمة في الاقتصادات المحلية دون التأثير سلبا في الإمدادات الغذائية. وجرى التشديد على إمكانية التعاون بين بلدان الجنوب في هذا الشأن. بيد أنّ المشاركين أشاروا أيضا إلى الفروق في أنواع الوقود الأحيائي وفي القدرات المحلية للبلدان على تكرار التجارب الناجحة في تطوير هذا الوقود. واستفادت المنطقة إلى حد بعيد من تبادل المعلومات والخبرات بشأن مبادرات عالمية من قبيل الشراكة من أجل نظافة الوقود والمركبات، التي أنشئت في عام ٢٠٠٢ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لمساعدة البلدان النامية على الحد من تلوث الهواء، عبر إدخال تحسينات على الوقود والمركبات.

٣٦ - وأُدخلت تحسينات في مجال سلامة النقل البري، وذلك من خلال إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في بعض الحالات.

التحديات والمعوقات

٣٧ - على الرغم من الإقرار عموما بضرورة دعم وسائل أكثر كفاءة ونظافة لنقل المسافرين والبضائع، لا تزال هناك سياسات متناقضة سارية في هذا المجال. فالتقدم في مجال النقل المستدام في المنطقة ما فتئ يعوقه صنع القرار والبنى المؤسسية التي صُممت وأُنشئت قبل ترسيخ مفهوم التنمية المستدامة - بما في ذلك المبدأ ٤ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي يقتضي جعل حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عمليات التنمية - وقبل إدراج مسألة تغير المناخ في البرنامج العالمي باعتبارها مسألة مثيرة للقلق بشكل لا لبس فيه. وفي كثير من الأحيان، لا تُدمج الجوانب البيئية والاجتماعية في سياسات النقل؛ وعلاوة على ذلك، فإن السياسات المتعلقة بمختلف وسائل النقل كثيرا ما تكون منفصلة عن بعضها البعض وغير

منسقة، والهيئات الإدارية لا تعمل بشكل متكامل ومنسق. ويقتضي اعتماد نماذج نقل أكثر استدامة تنسيقا قويا داخل الحكومة ودعما من الدولة للتغلب على الحواجز التي تعوق دخول كل جديد من التكنولوجيا والأساليب ونماذج الإدارة والفنيين إلى البلدان المعنية.

٣٨ - ويكمن أحد التحديات التي يواجهها تحسين نوعية الوقود في ضرورة تخفيض مستويات الكبريت فيه. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى القرار الذي اتخذه الاجتماع السادس عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالعمل مع المنظمات والشركاء على الصعيد الإقليمي لخفض نسبة الكبريت في الوقود.

٣٩ - وعلى الرغم من أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في المنطقة لا تمثل سوى جزء صغير من الانبعاثات في البلدان المتقدمة النمو، فإن مستوى الانبعاثات المرتبطة بالنقل البري مرتفع بالقياس إلى مستويات الدخل، وذلك عائد إلى حد كبير لارتفاع العدد النسبي من المركبات للشخص الواحد. و لم تسجل الزيادات في العدد الإجمالي للمركبات في المنطقة فحسب، بل أيضا في عدد المركبات للفرد الواحد. وتعزى هذه الزيادات إلى نقص وسائل النقل العام في المناطق الحضرية، الذي يجعل من وسائل النقل الخاص الخيار المفضل لدى العائلات القادرة على اللجوء إليه، وإلى نموذج توسّع المناطق الحضرية الذي يقتدي بنموذج أمريكا الشمالية القائم على إقامة ضواح جديدة بعيدة تربطها بالمراكز الحضرية شبكة من الطرق السريعة. ويُعزى المستوى المرتفع للانبعاثات الصادرة عن المركبات أيضا إلى وجود أسطول قديم نسبيا من هذه المركبات يفتقر إلى الصيانة الكافية ومتخلف على صعيد تكنولوجيا التحكم في الانبعاثات. وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن الانبعاثات الناجمة عن النقل عبر الطرق السريعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ستسجل زيادة ملحوظة في العقود المقبلة. والممارسة المتمثلة في استيراد المركبات المستعملة من دول أخرى تسهم في مشاكل التلوث والسلامة على حد سواء.

خيارات السياسة العامة

٤٠ - يمكن للأدوات الاقتصادية، مثل فرض الضرائب على الوقود الأحفوري، أن تؤثر في اختيار وسيلة النقل. ولكن لكي تتسم مثل هذه التدابير بالفعالية، يتعين إفساح مجال الاختيار أمام المسافرين. ولذا، يجب أن تستثمر المنطقة في استحداث وسائل نقل عام آمنة ومأمونة وموثوق بها؛ وفي إقامة البنى الأساسية اللازمة لوسائل النقل البديلة غير المزودة بمحرك؛ وإدماج سياسة النقل في سياسات التنمية الحضرية واستخدام الأراضي، بهدف التمكن من وضع نماذج أكثر استدامة. ولكي يتسم النقل العام في المناطق الحضرية بالفعالية والكفاءة والاستدامة، يلزم الترويج الفعال للجمع بين وسائل النقل والاستثمار في البنية الأساسية لوسائل النقل غير المزودة بمحرك كالمشي واستخدام الدراجات الهوائية.

٤١ - ويمكن تحقيق تقدم في تخفيض التلوث الناجم عن المركبات الآلية من خلال وضع معايير وإجراءات مراجعة فنية إلزامية للمركبات، وتنظيم استيراد المركبات المستعملة، ووضع معايير وضوابط للوقود، وتطوير أنواع الوقود البديل. كما يشكل تشجيع شركات صنع السيارات على اعتماد نهج دورة الحياة، جانبا من الجوانب الرئيسية لاستدامة النقل في المنطقة، ويتطلب تعاونا دوليا بسبب الموقع الجغرافي لمصانع السيارات ونظرا لأن معظم البلدان هي بلدان مستوردة أساسا.

٤٢ - والأهم من ذلك أنّ المنطقة يجب أن تحرز تقدما في مجال دمج سياسات البنية الأساسية والنقل واللوجستيات، وفي هذا السياق، أن تدرج المتغيرات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة وتكفل الاتساق مع مجالات السياسات الأخرى، مثل الطاقة. وسيتطلب هذا الأمر إدخال تغييرات مؤسسية كبرى، وإنشاء آليات للتنسيق واستحداث الأدوات اللازمة لدعم كل من القطاعين العام والخاص في جهودهما المبذولة للخروج عن إطار النموذج المتبع.

دال - المواد الكيميائية

٤٣ - يعود إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها بفوائد اقتصادية واجتماعية جمة. وتتسم المنتجات الكيميائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأهمية خاصة في مجال الزراعة باعتبارها وسيلة من وسائل السيطرة على الأمراض والآفات المنقولة بالحشرات، وكأسمدة. وهي تضطلع أيضا بدور أساسي في إنتاج الأدوية، وإنتاج الأغذية، وصنع منتجات التنظيف والصحة العامة، ومعالجة المياه، والبناء، والعديد من العمليات الصناعية الأخرى. وفي بعض البلدان، تضطلع الصناعة الكيميائية بدور كبير في الاقتصاد. ولكنّ الماء والهواء والتربة، في غياب الإدارة والرصد المناسبين لهذه المواد، هي عرضة للتلوث بالمواد الكيميائية السامة، الأمر الذي تترتب عليه تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة. وإن التعرض للملوثات يؤثر سلبا في الفئات الضعيفة كالفقراء والنساء والأطفال والمسنين أكثر من الفئات الأخرى، وفي العمال المعرضين للتلوث الكيميائي بانتظام.

٤٤ - وفي اجتماع التنفيذ الإقليمي، افتُتحت الجلسة المخصصة للمواد الكيميائية بعرض قدمه مندوب جامايكا. وترأس جامايكا لجنة التنسيق الإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية.

التقدم والإنجازات

٤٥ - بُذلت جهود كبيرة لحظر أو تقييد استعمال بعض المواد الكيميائية، وخاصة المبيدات. فاستخدام الألدرين والديلدرين محظور الآن وقد حظر جميع بلدان المنطقة تقريبا استخدام اللينديين لأغراض زراعية، مع أن بعض البلدان لا يزال يسمح باستخدامه كعقّار.

ولا تزال مادة دي دي تي تستخدم في بعض البلدان، في إطار المبادئ التوجيهية الدولية السارية، بوصفها أحد مكونات تدابير الصحة العامة للسيطرة على الأمراض المنقولة. واتُخذت خطوات أولية للسيطرة على التلوث بالزئبق، مع وضع قوائم جرد لانبعاثات الزئبق ومع التحول إلى استخدام منتجات بديلة، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية. وتوقف استخدام البترين المحتوي على الرصاص، ونجح بعض بلدان المنطقة في الحد من استخدام المواد المستنفدة للأوزون بموجب بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وأتاحت الإجراءات المنسقة التي تتخذها الحكومات بالاستناد إلى اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وضع حد لعمليات الشحن غير المشروع للنفايات الخطرة عبر الحدود إلى المنطقة.

٤٦ - ويبين ارتفاع معدلات التصديق على الصكوك الدولية والمشاركة في المبادرات الدولية إقرارا بأهمية إدارة المواد الكيميائية. وقد صادق معظم بلدان المنطقة على اتفاقية بازل، واتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية ستوكهولم للملوثات العضوية الثابتة. وأُدرجت الإدارة الرشيدة للمنتجات الكيميائية بشكل بارز في جدول الأعمال الإقليمي بإعلان اعتمده وزراء الصحة والبيئة في الأمريكتين في مار دل بلاتا، الأرجنتين، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وقد تعزز هذا الالتزام بالمشاركة الفعالة في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيمائية وفي دورات المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية. وما فتئ الصندوق الاستئماني لبرنامج البدء السريع يُستخدم لتمويل المشاريع في ٢٣ بلدا في المنطقة.

٤٧ - وتشكل سجلات إطلاق الملوثات ونقلها واحدة من الأدوات المستخدمة لإنتاج بيانات متسقة ومتكاملة بشأن المواد الكيميائية. وقد وضعت منظمات وطنية وإقليمية شتى نظما داخل المنطقة لجمع ونشر البيانات عن الانبعاثات وعمليات نقل المواد الكيميائية السامة من المنشآت الصناعية. وكانت الاتفاقات التجارية أحد العوامل الهامة لتشجيع استخدام هذه السجلات في المنطقة.

٤٨ - وفي مجال نقل المنتجات الخطرة، أحرز بعض بلدان المنطقة تقدما في تنفيذ النظام المنسّق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

التحديات والمعوقات

٤٩ - هناك عدد من المسائل الهامة تتعين معالجتها. فعلى الرغم من حظر مبيدات معينة، لا يزال من الضروري أن تستثمر البلدان في إنفاذ أعمال الحظر، وإدارة مخزونات المبيدات التي بطل استعمالها، ووضع الأنظمة المتعلقة بمخلفات المبيدات في المنتجات الغذائية ورصد تلك المخلفات. وهناك مستويات خطيرة من التلوث في أجزاء من المنطقة كانت قد شهدت

في الماضي إنتاج مواد سامة لا يمكن إزالتها، و لم تتضح بعد آثار ذلك على صحة الإنسان في تلك المناطق. وفيما يتعلق بالفلزات الثقيلة، (انظر الفقرتين ١٤ و ٣٠ أعلاه)، لا يزال استخدام الزئبق في استخلاص الذهب يمثل مشكلة. ومن بين المسائل الأخرى المتعلقة بالزئبق، استخدامه في منتجات (مثل المنتجات الخاصة بالمستشفيات) وعمليات صناعية، وتخزين ومعالجة مخلفات الزئبق، وإدارة المواقع الملوثة، وكذلك آثاره الصحية الخطيرة على العمال. ومع توقف استخدام البترين المحتوي على الرصاص، يلزم أن تعالج البلدان الآن المصادر الأخرى للتسمم بالرصاص، مثل الرصاص الموجود في الطلاء. وتتسم إدارة النفايات الخطرة ومستويات الاستعداد لمواجهة الحوادث بعدم كفايتها بوجه عام.

٥٠ - ومن المعروف أن هناك نقل للنفايات الخطرة عبر الحدود بشكل غير قانوني، ويرتبط أحيانا بأنشطة إجرامية أخرى. وتعد معدلات تقديم التقارير في إطار اتفاقية بازل منخفضة؛ و لم يصدق سوى بلد واحد في المنطقة على بروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، وصدقت بضعة بلدان على التعديل المتعلق بالحظر لاتفاقية بازل. وفيما يتعلق باتفاقية ستوكهولم، لم يقم سوى عدد قليل نسبيا من البلدان بوضع خطط تنفيذ وطنية، كما أن معدلات تقديم التقارير منخفضة. ويُنظر في إدراج الإندوسولفان في إطار اتفاقية ستوكهولم، وهو مادة كيميائية مستخدمة في مزارع البن في المنطقة، وسيتطلب ذلك اتخاذ تدابير إضافية في مجال السياسة العامة. أما تنفيذ اتفاقية روتردام فيواجه عقبات من ناحية توفر القدرات الإدارية.

٥١ - ورغم إحراز التقدم في مجال سجلات إطلاق الملوثات ونقلها، فإن معظم البلدان في المنطقة لا تملك إلى الآن نظما واسعة النطاق تُدخل فيها البيانات بدقة ومنهجية وتكون قادرة على توفير إمكانية الحصول على المعلومات وتقاسمها. ولا تزال المعلومات غير وافية عن المسائل المتعلقة بسجلات إطلاق الملوثات ونقلها. وفضلا عن ذلك، فإن الموارد التقنية المتاحة (بما فيها التدريب على الصعيدين الوطني والدولي) والموارد المالية والهياكل الأساسية لجمع البيانات تعد غير كافية، بينما لا تزال الأطر القانونية ذات الصلة مجزأة في بلدان مختلفة.

٥٢ - ويعد تنفيذ النظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، فيما يتعلق بقطاعات غير قطاع النقل، في المراحل الأولية ومليئا بالثغرات. وعبَّر المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي عن قلقهم إزاء احتمال حدوث خلل في التجارة نتيجة التنفيذ غير المتكافئ للنظام المنسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

٥٣ - وبوجه عام، ورغم المعدلات المرتفعة للتصديق على الصكوك الدولية فإن الجهود المبذولة لوضع أهداف السياسات العامة الوطنية قد تعرقلت بسبب عوائق تنفيذية قوية. ورغم أن تلك العوائق تخص كلاً من المسائل التي تجري معالجتها، ورغم التباينات الكبيرة

داخل المنطقة دون الإقليمية وداخل البلدان، فإن من الممكن تصنيفها عموما في الفئات العريضة التالية:

(أ) نقص المعلومات: لا يوجد سوى عدد قليل من سجلات المخزونات وسجلات الملوثات المتعهَّدة بشكل مُرض ومنهجي. وعلاوة على ذلك، لم يُجر سوى عدد قليل من الدراسات الواسعة النطاق والمستكملة بشأن آثار الملوثات الكيميائية على صحة البشر وعلى البيئة. ويتسبب نقص المعلومات عن استخدام الملوثات الكيميائية والتخلص منها في صعوبة التوعية الكافية بالتكاليف الناجمة عن التلوث وعدم اتخاذ الإجراءات اللازمة، كما يمنع اكتساب مسألة إدارة المواد الكيميائية أولوية في جداول أعمال السياسات العامة في المنطقة. وحتى عندما تحوز المسألة الأولوية التي تستحقها، فإن نقص المعلومات يبقى عائقا أمام الإدارة الفعالة للمواد، وأمام كفاية أعمال منع الحوادث ومواجهتها. ومن اللازم أن تُكفل إمكانية استفادة الجمهور من المعلومات ذات الصلة ومن أعمال التثقيف وبرامج التوعية، بهدف تحقيق المشاركة الفعالة للمجتمع المدني في الجهود الرامية إلى إدارة تلك المنتجات.

(ب) ضعف الهياكل الأساسية: تفتقر كل بلدان المنطقة تقريبا إلى الهياكل الأساسية اللازمة للتخلص من النفايات الخطرة. ولا يوجد سوى بضع مختبرات مجهزة للرصد، ولا تتوفر القدرات التكنولوجية لتطوير منتجات بديلة يسهل الحصول عليها ومكيفة للاحتياجات المحلية.

(ج) نقص الاختصاصيين المدربين: تشكل تلك المسألة عقبة كأداء في المنطقة بأكملها. فهناك أوجه نقص في القطاع العام، في صفوف موظفي الجمارك على سبيل المثال، وفي القطاع الخاص حيث تتركز المشكلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفيما يتعلق بالتفاوض على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها، كثيرا ما يكون شخص واحد هو المسؤول عن عدة اتفاقيات، مما يحد من قدرة البلد على التفاوض الفعال وعلى كفالة التنسيق فيما بين المؤسسات الحكومية المشاركة في التنفيذ.

(د) الموارد المالية: هذه الموارد شحيحة، ولا سيما في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

(هـ) التعميم غير الكافي والأهمية الثانوية في جداول أعمال السياسة العامة: لا تحظى إدارة المواد الكيميائية عموما بالأولوية لدى بلدان المنطقة. ولا تُدمج سياسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على نحو جيد في المجالات الأخرى للسياسة العامة مثل الصحة والزراعة والعمل. وحتى في السياسات البيئية، لم تحظ الملوثات الكيميائية إلا باهتمام ثانوي، حيث توارت أمام القضايا العالمية مثل تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وأسفرت

التدابير التي اعتُمدت على صعيد السياسة العامة للتخفيف من آثار تغير المناخ عن مشاكل في إدارة المواد الكيميائية. وجرت الإشارة، خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي، إلى مبادرة البنك الدولي المتعلقة بتعزيز الاستعاضة عن المصابيح المتوهجة بالمصابيح الفلورية رغم احتواء الأخيرة على الزئبق وعدم حيازة البلدان على التجهيزات اللازمة للتخلص منها. وتظهر المكانة الثانوية الممنوحة لمسألة المواد الكيميائية في جداول الأعمال العامة، في الموارد المالية الشحيحة المكرسة لإدارة تلك المواد على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، وفي كون المؤسسات المعنية بالمسألة ينقصها ما يلزم من الموارد والأفراد لتنفيذ الولايات القانونية على نحو فعال. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود الرامية إلى تحسين أعمال التعميم، وهو ما أصبح أيضا من الشروط التي تطلبها الجهات المانحة.

٥٤ - وفيما يتعلق بسلوك الشركات، ذكر المشاركون في الاجتماع أنه على الرغم من إعلان الشركات عن التزامها بمبادئ الإدارة الجيدة للمنتجات والمسؤولية الممتدة للمنتجين بالنسبة للبلدان التي هي مستوردة بالدرجة الأولى، لا يتخذ المنتجون سوى إجراءات محدودة في هذا الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، لا تكفل سياسات البلدان المصدرة تطبيق مفهوم نهاية دورة الحياة في البلد المستورد. وذُكر على وجه الخصوص التشريع التنظيمي للاتحاد الأوروبي المتعلق بتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها وإصدار التراخيص لها وفرض القيود عليها.

خيارات السياسات العامة

٥٥ - من أجل إحراز التقدم في مجال إدارة المواد الكيميائية لا بد من مواجهة كل من هذه العوائق. وسيناقش الاجتماع الإقليمي الثاني المعني بالنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٠، الأولويات الإقليمية في إدارة المواد الكيميائية ومجالات اتخاذ إجراءات السياسة العامة، بما في ذلك وضع خطة إقليمية لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وقدمت المنسقة الإقليمية للنهج الاستراتيجي ورقة معلومات باسم لجنة التنسيق الإقليمية للنهج الاستراتيجي تقترح فيها المواضيع التالية لتنظر فيها البلدان وتناقشها في الاجتماع الإقليمي الثاني: زيادة مشاركة هيئات التكامل دون الإقليمية (الجماعة الكاريبية، وجماعة دول الأنديز، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي) في وضع برامج عن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ تلك البرامج؛ التركيز بشكل أكبر على دمج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في الخطط والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة؛ وزيادة قاعدة الجهات المانحة، ولا سيما على الصعيد الإقليمي؛ وزيادة مشاركة وكالات التنمية الإقليمية المعنية في تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، بما فيها المنظمة الصحية للبلدان الأمريكية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، واللجنة

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولا سيما في أنشطة بناء القدرات؛ ووضع خطط وطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي. وسيتعين أيضا أن تقيِّم البلدان آثار المسائل الناشئة في مجال السياسة العامة والمحددة في إطار النهج الاستراتيجي، وهي: التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنَّعة؛ والمواد الكيميائية الموجودة في المنتجات؛ والنفايات الإلكترونية؛ والرصاص الموجود في الطلاء.

٥٦ - ويكتسب التعاون التقني والتمويل في مجال إدارة المواد الكيميائية أهمية بالغة. ويتسم برنامج البدء السريع (Quickstart) بكونه محدود المدة ويقتصر على أنشطة التمكين الأولية في مجال بناء القدرات والتنفيذ. ويجب إيجاد مصادر تمويل جديدة من أجل تجاوز المراحل الأولية لتنفيذ النهج الاستراتيجي. ويلزم توسيع قاعدة الجهات المانحة، بما في ذلك من خلال مشاركة مصارف التنمية الوطنية والإقليمية؛ ويجب النهوض بالتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، كما يتعين تشجيع التعاون الإقليمي ودعمه؛ ويجب كفالة التمويل للمراكز الإقليمية من أجل تنفيذ اتفاقيتي ستوكهولم وبازل. وأعلن عدة مشاركين عن تأييدهم لفتح مجال للمواد الكيميائية في مرفق البيئة العالمية في سياق المفاوضات المتعلقة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية.

٥٧ - ويجب أن تستعد بلدان المنطقة للمفاوضات التي ستجرى في إطار الاجتماعات الاستثنائية المتزامنة لمؤتمرات الأطراف في اتفاقيات بازل وروتردام وستوكهولم، المقرر عقدها في بالي، إندونيسيا، في شباط/فبراير ٢٠١٠؛ وللمفاوضات المتعلقة بوضع اتفاق ملزم بشأن الزئبق. وفي كلتا الحالتين، فإن كفالة التمويل الكافي، استنادا لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، سيكون لها أهمية بالغة في تنفيذ الاتفاقات. وطلب المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي الدعم للإعداد لتلك المفاوضات والمشاركة فيها.

٥٨ - وفي حين دعا المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي إلى مشاركة أكبر في إدارة الموارد الكيميائية من جانب أصحاب المصلحة، فقد حذروا أيضا من ترك جانب كبير من المسؤولية في يد الشركات الكبيرة في تلك الصناعة، ودعوا إلى تعزيز حضور الحكومات ووضعها للوائح المنظمة. ويلزم تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل قيامها بتنفيذ استراتيجيات ملائمة في مجال إدارة المواد الكيميائية.

٥٩ - وأخيرا، أثار المشاركون مسألة التعويض الكافي عن فوائد المعارف التقليدية وعن استخدام التنوع البيولوجي في تطوير المنتجات الكيميائية، وأكدوا على ضرورة التوصل إلى اتفاق عادل ومنصف بشأن الحصول على المنافع وتقاسمها في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي.

هاء – إدارة النفايات

٦٠ – رغم إحراز التقدم في إدارة النفايات على مر السنين، فإنها لا تزال تشكل إحدى أكبر التحديات البيئية والصحية والاجتماعية التي تواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشهد العديد من المناطق ثغرات ضخمة في الخدمات الأساسية، مثل جمع النفايات والتخلص منها. فالجمع عادة ما يكون غير كامل أو غير كاف، كما يشيع دفن النفايات في حفر مفتوحة. وحتى عندما يكون جمع النفايات كافيا، لا يكون التخلص منها كذلك. ولا تزال المدافن السرية للنفايات تشكل مشكلة رئيسية لها عواقب ضارة على صعيد الصحة والتلوث وتدهور التربة وجاذبية المقاصد السياحية المحتملة. ورغم وجود استثناءات في المناطق ذات الدخل المرتفع، فإن السلطات المحلية عموما ليس لديها ما يكفي من التمويل ولا التجهيزات لمواجهة تحديات إدارة النفايات. وتتفاقم المشكلة في المراكز الحضرية الكبيرة بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني من دون وجود التخطيط اللازم للأجل الطويل. وكما ورد في الفرع دال أعلاه، فإن إدارة النفايات الخطرة، بما فيها المبيدات التي بطل استعمالها، لا تزال غير كافية، ولا تزال المنطقة مقصدا للاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة. ورغم التحسن المحرز في بعض البلدان، فإن نفايات المستشفيات وغير ذلك من المخلفات الخطرة لا تدار بشكل مناسب وكثيرا ما تدفن مع القمامة المترلية. ويعد حرق النفايات الطريقة الأكثر استخداما لمعالجة نفايات المستشفيات، ولكن المعدات والإجراءات كثيرا ما تكون غير كافية.

٦١ – وافتُتحت الجلسة المتعلقة بالنفايات في اجتماع التنفيذ الإقليمي بعرض قدمه ممثل كوبا.

التقدم المحرز والإنجازات

٦٢ – شهد التشريع والسياسات العامة في مجال إدارة النفايات الصلبة والتخلص منها تقدما كبيرا. فقد ازداد الوعي بأهمية هذه المسائل مما أسفر عن إحراز تقدم في مجالات مختلفة، من جمع النفايات والتخلص منها في مدافن قمامة صحية إلى إعادة التدوير واستعادة غاز الميثان لأغراض توليد الطاقة. ويعد جمع النفايات كافيا بوجه عام في المناطق ذات الدخل المرتفع حيث توجد موارد عامة محلية كافية، ولا سيما في الأماكن التي تخصخصت فيها خدمات الجمع. وشهد مجال الفضلات الصناعية تقدما كذلك من خلال ما جد من الأنظمة، وتدابير الإنفاذ، وبرامج التعافي البيئي، وأعمال الرصد من قِبل السلطات والمجتمع المدني. ويشهد على قدرة الممارسات المستدامة على الاستمرار استخدام العديد من الشركات عبر الوطنية للتكنولوجيات القياسية في مجال معالجة الفضلات والاستعادة، واتباعها لقواعد السلوك الدولية. وفي صناعات معينة، مثل الفلزات والورق، هناك درجة عالية من إعادة التدوير

في الوقت الحاضر، وهو ما أصبح نشاطا اقتصاديا هاما في حد ذاته. وأصبح التجهيز المشترك أكثر شيوعا في صناعة الأسمنت. وأُنشئت نظم لتبادل النواتج العرضية الصناعية. كما نفذت بعض البلدان مشاريع لاستعادة غاز الميثان. واضطلعت آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو والشراكة من أجل استغلال غاز الميثان بدور في التقدم المحرز. وعلى الرغم من أن الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة لا يزال واقعا،كما ذُكر أعلاه، فقد بدأت البلدان في التصدي لها عن طريق إطلاق مبادرات ناجحة لتفكيك تلك العمليات، وذلك بدعم من اتفاقية بازل (انظر الفرع دال أعلاه). ويجري تدريب موظفي الجمارك في عدة بلدان في هذا المجال من خلال برامج من بينها مبادرة الجمارك المراعية للبيئة.

التحديات والمعوقات

٦٣ - لقد واجهت المنطقة بعض الصعوبات إزاء الهيكل القانوني والمؤسسي لإدارة النفايات المترلية. فإدارة النفايات، بما في ذلك جمعها والتخلص منها، كثيرا ما تكون مسندة قانونا إلى السلطات المحلية (البلدية). وحسب المنطقة المعنية، فإن ذلك يمكن أن يطرح مشكلة لسببين رئيسيين. أولا، البلديات، وخاصة في المناطق المنخفضة الدخل، كثيرا ما تعاني من نقص في الموارد. ويؤثر ارتفاع معدلات الفقر على الموارد المتاحة للبلديات وعلى إمكانية فرض رسوم على الخدمات على السواء. وثانيا، وكما هو الحال في قطاع الصرف الصحي، فإن تجزئة إدارة النفايات وفق الحدود البلدية تعوق تحقيق وفورات الحجم والكفاءة في إدارة خدمات جمع النفايات والتخلص منها. وعلاوة على ذلك، فإن الأنظمة المتعلقة بالجوانب البيئية تكون أحيانا قديمة أو لا يجري إنفاذها كما ينبغي.

٦٤ - ومن المشاكل التي تظهر في المناطق التي تم فيها خصخصة خدمات التخلص من النفايات، الحافز الذي تتضمنه نماذج معينة من عقود الامتياز، وهو حافز ذو أثر سلبي، تتلقى بموجبه الشركة أجرا يتناسب مع حجم النفايات، مما يحول بالفعل دون وجود حوافز تشجع على الحد من النفايات عند المصدر وإعادة تدويرها، وغير ذلك من تدابير الحد من توليد النفايات.

٦٥ - وباستثناء صناعات محددة، لا تزال جهود إعادة التدوير محدودة. وقد ثبتت صعوبة إعادة تدوير المواد البلاستيكية، على وجه الخصوص. واقترح المشاركون في اجتماع التنفيذ الإقليمي إجراء تقييم للتكاليف الاجتماعية لاستخدام المواد البلاستيكية، من أجل النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها للحد من استخدام هذه المواد. وأشار المشاركون أيضا إلى الدور الهام، والوضع الاجتماعي المزري، للعاملين في قطاع إعادة التدوير غير الرسمي الذين يكسبون لقمة عيشهم من خلال جمع النفايات من مقالب القمامة. فأعداد كبيرة من الناس، بمن فيهم الأطفال، يعيشون على مقربة من مقالب القمامة ويسترزقون منها.

٦٦ - وفيما يتعلق بإدارة النفايات الصناعية، وإن كانت هناك بعض الحالات الناجحة للشراكة بين القطاعين العام والخاص والمشاركة النشطة للقطاع الصناعي في إدارة النفايات، أفاد المشاركون في الاجتماع أيضا أن الشركات ما فتئت تسعى بنشاط وتتدخل سياسيا ضد مجموعات من المسؤولين الحكوميين الذين يحاولون الدفع بمشاريع من شأنها أن تزيد من مسؤولية الشركات عن النفايات المتصلة بمنتجاتها.

٦٧ - وما زال يتعين أن يقترن ما أُدخل من تحسينات على الأنظمة المتعلقة بإدارة النفايات الخطرة بالهياكل الأساسية اللازمة. فالعديد من البلدان لديها مصنع واحد فقط لمعالجة النفايات الخطرة، وبالتالي فإنها تضطر إلى نقل هذه المواد مسافات طويلة، مع ما يصحب ذلك من تكاليف ومخاطر كبيرة. ولا تزال المنطقة تتلقى شحنات غير مشروعة من النفايات الخطرة، وهي مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول الجزرية الكاريبية. وأفاد المشاركون أن البلدان غالبا ما تستورد الخردة أو المعدات المستعملة من مناطق أخرى، وأنه في حين غالبا ما يصور المصدرون هذه العمليات على أنه مفيدة للبلدان المتلقية، فإنه في واقع الأمر تولد تكاليف ومخاطر كبيرة.

٦٨ - ومن العقبات التي تحول دون استعادة غاز الميثان الحاجة إلى إيجاد أسواق للطاقة المولَّدة بهذه الطريقة، وتوافر التكنولوجيا، والحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية اللازمة. ويتطلب توليد الكهرباء من النفايات الانتقال من ''الجيل الأول'' من مدافن القمامة، التي هي مجرد بديل للمقالب المكشوفة، إلى عمليات ''الجيل الثاني''، التي تشمل المفاعلات الحيوية. ولا تزال معظم بلدان المنطقة في مرحلة الجيل الأول. أما البلدان المتقدمة فهي في مرحلة تنفيذ جيل ثالث وهو نهج تستخدم فيه مدافن مستدامة أو ''خلايا حيوية''.

٦٩ - وأشار المشاركون، إلى إدارة النفايات التي تخلفها الظواهر المناخية الشديدة الوطأة، مثل الأعاصير، وهي ظواهر من الأرجح أن تتكرر أكثر فأكثر مع تغير المناخ. ومن بين المشاكل المذكورة، الكميات الكبيرة لحطام المباني المهدمة، والتخلص من القوارير المصنوعة من مادة بولي ايثيلين تيريفثاليت (PET) والأكياس البلاستيكية المستخدمة لتخزين المياه وغيرها من المنتجات في فترات التأهب لمواجهة الأعاصير، بإلقائها في البحر. وأعلن أحد المشاركين عن نتائج دراسة أُجريت مؤخرا بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أظهرت أن التخلص من النفايات الخطرة بطريقة غير ملائمة، ولا سيما في المناطق الريفية، يشكّل عنصرا أساسيا في التلوث والضرر الناجمين عن الظواهر المناخية الشديدة الوطأة.

٧٠ - ومن المسائل الأخرى التي نوقشت، الصلة بين توليد النفايات وأنماط الاستهلاك والإنتاج. ففي حين أن المنطقة فقيرة إلى حد كبير، إلا أن عددا كبيرا من الناس يمكنهم مع ذلك الحصول على السلع الاستهلاكية، وكما هو الحال في باقي أنحاء العالم، فإن أنماط

الاستهلاك تشمل استبدال المعدات على نحو متكرر تجاوبا مع سياسات المنتجين المتمثلة في طرح منتجات جديدة متتالية، وهو ما يجعل منتجات ما زالت تعمل بكامل طاقتها قديمة في غضون مدة زمنية قصيرة جدا. واقترح المشاركون إعادة النظر في تصرفات المستهلكين والمنتجين على حد سواء.

٧١ - وأثيرت مسالة التمويل بوصفها تمثل تحديا كبيرا يواجه مجالات عديدة. فقد شدد المشاركون على محدودية القدرة المالية لحكومات المنطقة وعدم كفاية التمويل الذي تخصصه المؤسسات والآليات الدولية لإدارة النفايات.

خيارات السياسة العامة

٧٢ - إن التحديات المؤسسية المتصلة بتجزئة إدارة النفايات وفق حدود البلديات تتطلب وضع آليات للتنسيق والتعاون بين البلديات، مع إشراك الكيانات دون الوطنية أو الوطنية. وفي نفس الوقت، فإن بناء القدرات المؤسسية أمر ضروري على جميع مستويات الحكومة، ويجب أن يكون عملية مستمرة.

٧٣ - ويمكن استكشاف نماذج مبتكرة لإدارة عمليات جمع النفايات والتخلص منها، بما فيها تلك التي يشارك فيها القطاع الخاص من خلال عقود الامتياز؛ ولكن يجب النظر بعناية في إدراج أي أحكام ذات صلة بمختلف حلقات سلسة إدارة النفايات لتجنب أوجه عدم الاتساق، كمنح الشركات المسؤولة عن التخلص من النفايات حوافز لتلقي كميات كبيرة من النفايات.

٧٤ - وشدد العديد من المشاركين على أهمية التثقيف والتوعية فيما يتعلق بإدارة النفايات، والتجارب الناجحة في هذا المجال. فالوعي يمكن أن يسهم في تعزيز قدرة المجتمع على مطالبة الشركات والحكومات بإيجاد حلول، وفي إدخال تحسينات على السلوك المحلي من خلال الحد من النفايات عند المصدر وإعادة تدويرها. وذُكرت إمكانية تأثير الأدوات الاقتصادية، مثل الضرائب المفروضة على أكياس البلاستيك أو نظم رد المبالغ المودعة، على سلوك المستهلك والمنتج. وأشار المشاركون أيضا، فيما يتعلق بأنماط الاستهلاك والإنتاج، إلى الجهود المبذولة حاليا في الاتحاد الأوروبي للحد من عمليات تغيير المعدات باستمرار، وهي جهود يمكن لبلدان المنطقة أن تهتدي بها.

٧٥ - وأشار المشاركون أيضا إلى ضرورة إشراك المنتجين على نطاق أوسع، من خلال نهج قائم على دورة الحياة، وتوسيع نطاق مسؤولية المنتجين لتشمل مرحلة التخلص من النفايات.

٧٦ - وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة، شدد المشاركون على الحاجة إلى تعزيز ضوابط الدخول والخروج في الموانئ وتوفير مزيد من التدريب لموظفي الجمارك. ودعوا أيضا إلى التعاون الإقليمي بشأن هذه المسألة.

٧٧ - ومن المسائل المحددة التي أثيرت بشأن الدول الجزرية الكاريبية، الحاجة الملحة إلى التصدي للاتجار في النفايات، والاستثمار في الحد من النفايات نظرا لضيق الحيز المكاني المتاح للتخلص منها، والمسائل المتعلقة بالتلوث البحري الناجمة عن الظواهر المناخية الشديدة الوطأة التي تتعرض لها هذه البلدان بصورة خاصة.

٧٨ - ودعا المشاركون إلى مزيد من التمويل من المصادر الدولية.

ثانيا - أوجه الترابط والقضايا الشاملة

٧٩ - سلّط المشاركون الضوء، خلال اجتماع التنفيذ الإقليمي، على الطابع الشامل لأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ولكن أيضا للمواد الكيميائية وإدارة النفايات، إذ يؤثر كل منها في الآخر، وفي استدامة أنشطة التعدين والنقل. ولأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين ككل روابط أقوى وأكثر وضوحا مع غيرها من المجالات المواضيعية التي ستتناولها الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وعلى الرغم من تنوع المجالات المواضيعية، فقد حُدّد العديد من التحديات المشتركة خلال الاجتماع، وأثناء إعداد وثيقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الفقرة ٣ أعلاه)، وفيما يلي وصف لبعض هذه التحديات:

المعلومات والتثقيف والتوعية

٨٠ - لإحراز تقدم في جميع المجالات المواضيعية، ينبغي بذل جهود لإنتاج المعلومات والمعارف بشأن القضايا ذات الصلة، وجعل تلك المعلومات متاحة، والتوعية، وتدريب المهنيين. ومن الأساسي الاستثمار في القياس الكمي لتكاليف المشاكل البيئية والاجتماعية التي تنشأ عن أنشطة معينة - مثل التعدين في بعض المناطق - أو عن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة - فيما يتعلق بتعرض الإنسان للمواد الكيميائية السامة على سبيل المثال - لكفالة أن تحظى هذه القضايا بما يكفي من تمويل واهتمام وأن تُدمج في أطر سياسات أشمل.

٨١ - وأشار المشاركون، إلى أنه من المهم، في إطار الجهود المبذولة لتحقيق الاستدامة، استعادة القيم والمعارف التقليدية وتفادي تكرار النماذج الأجنبية التي لا تتوافق مع احتياجات المنطقة ومواردها.

تعزيز قدرات الدولة

٨٢ - وعلى الرغم من إقرار ودعم دور العديد من أصحاب المصلحة في معالجة كل قضية من القضايا المواضيعية، شدد المشاركون أيضا على الحاجة إلى تعزيز قدرة الدول على الرصد والإنفاذ والإدارة، وعلى التفاوض مع الدول الأخرى ومع الشركات. فالعديد من البلدان ما زالت تعاني من آثار انكماش وضعف أجهزة الدولة خلال العقود الماضية على الصعد الوطني ودون الوطني والبلدي.

إمكانية إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة أصحاب المصلحة المتعددين

٨٣ - إن التعاون بين القطاعين العام والخاص أساسي للتقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. فهذه الشراكات حاسمة في ترجمة أهداف السياسة العامة والأحكام القانونية إلى إجراءات ملموسة في عدة مجالات، منها نقل التكنولوجيا؛ وإقامة روابط بناءه بين الأنشطة الاستخراجية والاقتصادات المحلية؛ وكفالة التمويل للقضايا الأساسية المتصلة بنشاط الشركات. وشدد ممثلو مختلف البلدان والمجموعات الرئيسية في اجتماع التنفيذ الإقليمي على الدور الذي يمكن أن تضطلع به المجموعات الرئيسية في دعم الدول في المضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة. غير أن المشاركين شددوا على أن للدولة دور فريد لا يمكن الاستعاضة عنه بدور الجهات الأخرى من غير الدول.

إمكانية التعاون الإقليمي

٨٤ - يمكن للبلدان أن تستفيد من مختلف أشكال التعاون الإقليمي في سعيها لتحقيق مختلف أهداف السياسات المندرجة في نطاق المجالات المواضيعية التي ستتناولها الدورتان الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. ويمكن أن يشمل ذلك (بل وشمل فعلا في بعض الحالات)، في جملة أمور، الترابط الإقليمي في المفاوضات الدولية، وتعزيز مواقف مشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك؛ وتبادل التجارب الناجحة في تحقيق أهداف مماثلة في مجال السياسة العامة؛ واعتماد معايير موحدة لتجنب الآثار السلبية لتدابير السياسات المتعلقة بالاستثمار أو التجارة؛ واعتماد سياسات موحدة لتحقيق تكامل البنى الأساسية في إطار مفهوم الاستدامة. وتم التأكيد أيضا على الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

الحاجة إلى نهج دون إقليمي

٨٥ - أكد منتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد، على غرار اجتماعات التنفيذ الإقليمية السابقة، على أنه من المهم اتباع نهج دون إقليمي في التعامل مع مختلف المسائل المدرجة على جدول الأعمال بالنظر إلى التنوع الذي تتميز به منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والمكسيك. وفي حين أن هناك تنوعا داخل هذه المجموعات نفسها، فإن اتباع نهج دون إقليمي من شأنه أن يساعد على تبين القضايا ذات الاهتمام المشترك بالنسبة لمجموعات البلدان، مع مراعاة شواغل البلدان الأصغر حجما والتحديات التي تواجهها.

التعاون والتمويل ونقل التكنولوجيا

٨٦ - إن التعاون والتمويل ونقل التكنولوجيا هي قضايا أساسية في الجهود المبذولة لكفالة تحقيق أهداف السياسات العامة والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دوليا، وترجمتها إلى إجراءات فعالة. فغياب التكنولوجيا الملائمة كثيرا ما يشكل أحد العوامل الرئيسية التي تعوق استخدام الموارد بطريقة كفؤة وآمنة بيئيا. والتعاون في هذا الصدد أمر بالغ الأهمية، رهنا بأخذ خصوصيات الأوضاع المحلية في الاعتبار. وينبغي، إلى أقصى حد ممكن، أن تكون هناك حوافز على توليد قدرة تكنولوجية محلية حتى تكون الحلول مناسبة للاحتياجات المحلية. والتمويل مشكلة رئيسية تعوق التقدم نحو تحقيق الاستدامة في جميع المجالات المواضيعية التي ستتناولها لجنة التنمية المستدامة في دورتيها الثامنة عشرة والتاسعة عشرة. ففي كثير من الحالات، أُعلن عن التزامات دولية، وحُدّدت أهداف سياسات عامة على الصعيد الوطني وفقا لذلك، ولكن ذلك تم دون الحصول على التمويل اللازم للتنفيذ. وخلال المفاوضات الدولية المقبلة بشأن القضايا الجديدة، مثل الاتفاق الدولي الملزم بشأن الزئبق، أو بشأن القضايا المدرجة بالفعل على جدول الأعمال الدولي، مثل تغير المناخ، سيتعين بذل الجهود من أجل كفالة توفير الموارد المالية الملتزم بها، وفقا لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته. ويجب أن تراعى خلال المفاوضات المتعلقة بالتجديد الخامس لموارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية المطالب المتزايدة التي تواجهها بلدان المنطقة.